نافذة على فكر "بيجوفيتش": (3)
المـرأة المسلمـة

محمد يوسف عدس

في مقال نُشر خلال شهر أكتوبر من عام 1968م يتناول فيه (علي عزت بيجوفيتش) بالنقاش بعض الافتراءات التي يثيرها الغربيون حول المرأة المسلمة ووضعها في المجتمعات المسلمة .. يقول: "إذا حاورتم رجلاً أوروبياً حول هذه القضية فسوف يعترض على تحجيم دور المرأة المسلمة وقصره على البيت وعلى حرمان المرأة من حقها في الحرية، ولابد أن نفهم أن تحرير المرأة عند الأوروبي يعني – قبل كل شيء – استقلال المرأة القائم على حريتها في العمل خارج البيت، وسوف يعترض على تعدد الزوجات إلى جانب أمور أخرى .. فإذا كان هذا الأوروبي من ذوي التوجّهات الدينية المسيحية فسوف يستنكر نظرة الإسلام إلى الحياة الجنسية وإلى إباحة الطلاق في الإسلام .

ويرى (علي عزت) أنه لا يكفي تفنيد هذه الانتقادات بل علينا أن نوضّح لمحدثنا الأوروبي هذا أننا لا نرضى عن الوضع السائد للمرأة المسلمة في الأسرة والمجتمع .. لا لأنه مخالف لوضع المرأة في أوروبا، ولكن لأنه لا يطابق الوضع الصحيح الذي يقرّره الإسلام .

ومن جانبنا: (لا أظن أننا نرتكب خطأ أكبر من خطأ اعتقادنا بأن كل ما نشاهد في العالم المسلم يسير وفق طريقة الحياة الإسلامية الصحيحة، ثم نستنتج بالتالي أنه مطابق لمبادئ القرآن ومتفق مع صحيح السنة النبوية ..!! وعلى الرغم من أن أحكام الشريعة قد بقيت على حالها إلا أن وضع المرأة المسلمة كان متفاوتاً عبر العصور، كما أنه مختلف جداً من بلد مسلم إلى بلد آخر .. قارن فى هذا مثلاً بين وضع المرأة في تونس ومصر وبين المرأة في أفغانستان ..).

ويلفت (علي عزت) نظرنا إلى حقيقة أن الفصل الصارم بين الرجال والنساء قد شاع في القرن العاشر الميلادي، أي بعد 250 سنة من نزول الوحي، ويغلب على الظن أنه عادة أقتبسها المسلمون من البيزنطيين في عهد الخليفة الوليد الثاني .

ويمضي (علي عزت) فيؤكد أن العلاقة بين الرجل والمرأة كانت علاقة طبيعية وعادية جداً في صدر الإسلام، ويعني بذلك أنها كانت خالية من القيود والعقد التي أضافها المسلمون إلى هذه العلاقة عبر القرون، وينسب الحالة الأولى إلى التأثير القوي والمباشر للروح الإسلامية وللأحكام الشرعية والقوة الأخلاقية التي سادت المجتمع الإسلامي .

ويستشهد هنا بكلام لفيليب حيث يقول فيه: (كانت المرأة في أوائل العهد العباسي تتمتع بالحرية مثل المرأة في العهد الأموي .. ويمكننا أن نقرأ عن النساء، لا في الطبقات

العليا فقط حيث برزت في إدارة الدولة – ولكن نقرأ أيضاً عن فتيات البادية اللاتي شاركن في الحروب وتولين قيادة فرق الجيوش ونظمن الشعر وجارين الرجال في فنون الأدب).

التناغم مع الطبيعة:

يميز الإسلام عن الأديان الأخرى وخاصة النصرانية أنه لا يعادي الجنس، فالقرآن يحدثنا في آيات متفرقة عن العلاقة بين الرجل والمرأة مؤكداً على ضرورة النظافة والتدابير الصحية والاعتدال، إلى درجة أننا نخرج أحيانًا بانطباع أن القرآن يحتوي على دليل إرشادات طبية للناس، وذلك لأن القرآن لا يسلك طريق النفاق والمداراة بل يعنى بالحقائق المجردة المبسطة .

وربما كان هذا من الأسباب المباشرة لهجوم المستشرقين على الإسلام وعلى الرسول ρ .

ولا يرى (علي عزت) أنه من الضروري أن نقوم بدحض هذه الاتهامات بل علينا أن نقول بصراحة ووضوح أن الإسلام فعلاً لا يرفض الحياة الجنسية لأنه يدعو إلى ممارسة حياة طبيعية كما يدعو إلى السعادة في الحب بقدر ما يدعو إلى صحة البدن والقوة والشجاعة والجهاد وكسب المال، فالإسلام في كل هذا لا يحبذ الإعراض عن الدنيا، وفي نفس الوقت لا يحبذ الإسراف فيها وإنما يدعو إلى التوسط والاعتدال .

فالإسلام الذي يسمح للإنسان الذي ارتفعت يداه إلى الله متذللة متضرعة بالدعاء المخلص هو نفسه الذي يسمح بأن تمتد يداه إلى مسرات الدنيا وطيبات النعم الإلهية .

يقول (علي عزت): **(إن كل ما يطلبه الإسلام منا في هذا الشأن ألا نتعدى حدود الله، وهذا المعنى يتردد مراراً في آيات القرآن، كما يشترط أن تكون هذه المسرات طاهرة طيبة، وأن تكون بالنسبة للزوجات محصنين غير مسافحين).**

ولأن الإسلام تجنب الصدام مع الحياة تمكن بذلك من وضع قيود على الاستمتاع بالغريزة الجنسية، وكان الزواج المشروع هو الحل وهو الواقع المشهود في حياة ملايين المسلمين في العالم حتى اليوم، أما التعدي على حدود الله والفساد الأخلاقي فقد انحصرا في قصور عدد من الحكام ورجال الطبقة العليا في المجتمع. إلا أن التركيز المبالغ فيه على هذه الطبقة في التاريخ والأدب أخذ حجماً أكبر بكثير من حقيقته، لذلك يخرج القارئ بانطباع خاطئ عن صورة الحياة الأخلاقية في المجتمعات المسلمة .

والحقيقة أن المجتمعات المسلمة كانت – عبر القرون – حريصة على تجنب الفساد والرذائل، ملتزمة بالشريعة والآداب الإسلامية، وليس في الأمر تناقض إذا كنا نتحدث عن عامة المسلمين وغالبيتهم العظمى .

أما الوضع في أوروبا فمختلف تماماً .. لماذا؟

لأن أوروبا قد عانت من اتجاهين متناقضين ووقعت تحت تأثير متزامن لنوعين متعارضين من الفكر: الفكر المسيحي **المعادي للحياة الجنسية** والفكر المادي **الداعي إلى التمتع بكل ما في الحياة الدنيا التي لن تتكرر، لأن الحياة الآخرة وملكوت السماء في نظر الفلسفة المادية مجرد خرافة دينية .**

وبما أن الخيار المسيحي بدا مستحيلاً في واقع الحياة – سواء اعترف بذلك أصحابه أم لم يعترفوا – فإن الغلبة كانت من نصيب الفلسفة المادية الداعية إلى إطلاق العنان للشهوات. وبذلك انفتح الباب على مصراعيه لكل أنواع الفساد الخلقي والانحرافات النفسية والاجتماعية وتمزق العلاقات الأسرية .

بعد أن ينتهي (علي عزت) من إقرار هذه الحقيقة يعود إلى طرح هذا السؤال :

هل يقرر الإسلام المساواة بين الرجل والمرأة ؟

والجواب عنده: **نعم ولا !**

ثم يمضي (علي عزت) يشرح وجهة نظره فيقول:

نعم، إذا كنا نتحدث عن المرأة باعتبارها شخصية إنسانية ذات قيمة مساوية للرجل تتحمل مسئولية وواجبات أخلاقية وإنسانية .

ولا، إذا كان الأمر يتعلق بالمساواة المطلقة في الوظائف والأدوار، (في نطاقي الأسرة والمجتمع) كما يُفهم من معنى المساواة في أوروبا .

وينبه (علي عزت) إلى أن الأمر هنا لا علاقة له بتفوق في جانب أو دونية في جانب آخر؛ لأن مسألة التفوق والدونية يمكن تصورها فقط بين أشياء من جنس واحد، ومن ثم فإن المرأة لا يمكن وصفها – مقارنة بالرجل – بأنها أعلى أو أدنى .. لماذا؟ **لأنها بكل بساطة مختلفة عن الرجل .. لذلك تسقط المقارنة، ويسقط معها تحديد الأعلى والأدنى، فلا معنى للسؤال:**

أيهما أهم القلب أم الرئة .. لأن العضوين لا يمكن أن يقوم بوظيفة الآخر، بل إن الاختلاف بينهما يعزز قيمة كل منهما بالنسبة للآخر .

خاض (علي عزت) كثيراً في أعماق ثقافة عصره وأطلعنا على نتائج دراسات علمية ذات دلالة مما يدعم وجهة نظره، نكتفي هنا بمثال واحد حيث يقول: **أظهرت اختبارات الذكاء عند الرجل والمرأة فوارق تتعلق بنوعية الذكاء وليس بمستواه، فقد أبرزت سمات أكبر من**

الحرية واتجاه نحو العالم الخارجي عند الرجل، أما ذكاء النساء فيتسم بحرية أقل واتجاه نحو الحياة والشخصية والعواطف .

ويرجع (علي عزت) السبب في هذه الفوارق إلى اختلاف دور كل منهما في نشوء الحياة واستمرارها على الأرض، فالمرأة هي رمز الخصوبة والولادة وتعاقب الأجيال، وفي هذا المجال بالغ الأهمية تقوم المرأة بدور مباشر، أما دور الرجل فيبدو أقل أهمية وكأنه ليس أكثر من مشاهد حائر .

وهنا لا يصح وصف العلاقة بأنها مجرد علاقة رجل وامرأة، وإنما الحقيقية أنها علاقة أم بوالد طفلها، فالأمور هنا لابد أن تأخذ الشكل أو الصفة التي ينبغي أن تكون عليها كما تفرضها طبيعة الجنسين .

في هذه العلاقة يصبح السؤال عن المساواة بين الجنسين بلا معنى بل يصبح سؤالاً مضحكاً !

<u>الأمومة</u> <u>وتحرير</u> <u>المرأة:</u>

إذا كان في الإسلام سؤال عن قضية المرأة فإن الجواب الصحيح عن هذا السؤال هو الأم !

<u>يقول (علي عزت)</u>: **(إن الرد الوحيد على أولئك الذين يعارضون هذا الرأي بدعوى تحرير المرأة ومساواة المرأة هو الإسلام لا يحط من قدر المرأة ولكنكم أنتم الذين تحطون من قدر الأم! .. فغريزة الأمومة باعتبارها وظيفة هي حقيقة أساسية وسامية في حياة المرأة .. غريزة تفرضها قوانين الفطرة قبل أي قانون آخر من وضع البشر، ومن ثم فهي مطلب إسلامي، لأن الإسلام امتداد للفطرة وتعبير عنها في أعلى مستوى لتطور الحياة). وظيفة الأم ليست وظيفة هامشية أو قليلة القيمة بل وظيفة عظيمة ومقدسة، وإنما جعلها بعض الرجال دنيئة، ففي إطار الحضارة الغربية نواجه آلاف الأمثلة على التناقض في معاملة المرأة، فبينما نجد امرأة تقوم بخدمة في خمارة أو في كازينو للعب القمار أو في تربية الدواجن أو العناية بنظافة وطعام الكلاب، تحصل على أجرها مقابل هذه الأعمال أما المرأة التي أنجبت ثلاثة أطفال أو أربعة وقامت على رعايتهم وتربيتهم فليس من حقها أن تحصل على أجر .**

وفي الغرب تصنف المرأة المتفرغة للأمومة مع العاطلين عن العمل وتُدرج في الإحصاءات العامة ضمن العناصر غير المنتجة في المجتمع، ومن ثم تقام المدارس للخياطة والعناية بالأزهار وتعليم رقص الباليه وعرض الأزياء ولكن لا توجد مدرسة واحدة لتعليم الأمومة .

ولو طالبنا بإدخال مادة الأمومة في مناهج الدراسة للبنات لوصف هذا بأنه اعتداء سافر على قوانين المساواة بين الجنسين، ويبدو التناقض أوضح ما يكون عندما يُفرض على الأولاد مادة التطريز والكوروشيه وهي فنون – جرت العادة – أن تكون من خصوصيات النساء .

بل يغالي دعاة تحرير المرأة إلى درجة المطالبة بتغيير البناء اللغوي بحيث تطمس الفوارق الدالة على نوع الجنس، أو الإشارة إلى الأنثى والذكر معاً بلفظ واحد، فإذا ذكرت كلمة إنسان في سياق ما فلابد من إضافة كلمة إنسانة معها .

يرى (علي عزت) – بحق – أن وظيفة الأمومة في العصر الحديث غير معترف بها.. بل تعتبر أمراً شخصياً يتوقف على رغبة أطراف الاهتمام المباشر، ويحق لنا أن نتساءل: ما سبب هذه الحالة؟

في رأي (علي عزت) أن الجواب يكمن في اقتصاديات المجتمعات المعاصرة، فالتطور الصناعي الذي شاع في أوروبا كان بحاجة إلى أيدي عاملة رخيصة ولم تجد المصانع أرخص من جيوش النساء .

وبالتالي فلم يكن الأمر يتعلق بتحقيق مبدأ المساواة ولا حقوق النساء، بل مجرد المصلحة المادية، وفلسفة الحضارة الصناعية هي التي فرضت على المرأة الخروج من بيتها للعمل في المصانع .

وقد ظل الغرب يبث في روع المرأة أنه لا يجب عليها أن تنجب الأطفال، وإذا أنجبت فلا وجوب عليها أن تربيهم بل عليها دائماً أن تتطلع إلى عمل خارج البيت لتكون صحفية أو طبيبة أو فنانة أو عاملة. وتجاهل الغرب حقيقة أن المرأة يمكن ألا تهجر البيت وفي نفس الوقت تكون أماً وزوجة وطبيبة ومربية لأطفالها واقتصادية لميزانية بيتها ومصممة أزياء ومستنبة زهور .

يقول (علي عزت): (سيظل من غير الواضح لنا كيف استطاع أولئك الذين دعوا إلى تحرير المرأة بأي ثمن الحفاظ على تلك الأكذوبة الكبرى بأن عمل المرأة في المصانع أكثر إبداعاً وأقل مللاً من عملها في البيت، وأن عملها كمربية لأطفال الآخرين في الحضانة أكثر أهمية من تربيتها لأطفالها وأن أي عمل في البيت هو عمل هامشي ممل لا يتناسب مع حرية المرأة).

والحقيقة – عند (علي عزت) – أن الأمومة – وحدها – هي التي تمنح المرأة قيمتها المطلقة التي لا بديل عنها، وأن كل ما يهدم دور الأم لا يمكن أن يرفع من قدرها أو يزيد من احترامها أو أهميتها، ليس ذلك لأن حق الأمومة لا نزاع حوله بل لأن هذا الحق هو أقدم حق عرفته البشرية في كل تاريخها .

ويعترف (علي عزت) أن إتقان المرأة لوظيفتها كأم قد يقلل من قدرتها على القيام بوظائف أخرى في المجتمع، فوظيفة الأمومة تحتاج إلى قلب كبير وغريزة قوية وحب غامر وإصرار قد يصل إلى حد تحدي الموت والعقل، وكل هذا يقلل من قدرتها على أداء وظائف أخرى وخاصة تلك التي تتطلب برودة المعاملة أو حسابات مطولة أو التعامل مع الجمادات .

ولوضع الأمور في وضعها الصحيح لابد من تغيير نظرة المجتمع الخاطئة إلى الأمومة، تلك النظرة التي تجعل المرأة التي أنجبت الأطفال وقامت بتربيتهم تنظر إلى عملها وكأنه أقل قيمة من عمل مهندسة أو طبيبة أو حتى عاملة نظافة .

<u>الأطفال هم الضحية:</u>

يلاحظ (علي عزت) أن المجتمعات التي تسود فيها النظرة الدونية إلى الأمومة يصاب الأطفال فيها بأكبر الأضرار، لأن هذه المجتمعات توكل تربية أطفالها إلى أناس يقومون بهذا العمل بدافع من كسب المال وليس بدافع الحب والعاطفة، فالطفل شخصية هامة في نظر والديه فقط، وأما بالنسبة للمربية الموظفة أو المأجورة فهو في الغالب مجرد شيء من الأشياء .

وقد أثبتت الدراسات أن الأطفال المحرومون من دفء البيت ومن حب الأبوين وعاطفتهما يعانون الاضطرابات النفسية على مدى الحياة .

وحول تأثير الأسرة والرعاية الأبوية في تربية الأطفال توصل بعض علماء النفس الأمريكيين إلى نتائج غير متوقعة، ففي دراسة قورن فيها بين عينة من أبناء السجينات ولدوا في السجون وعينة أخرى من أطفال الأثرياء المولودين في القصور في جو من الترف والرفاهية، وكانت النتيجة أن الأطفال الذين نشأوا على أيدي الخدم والمربيات المستأجرات في القصور – نظراً لانشغال آبائهم الدائم عنهم – لم يتفوقوا في شيء على أطفال السجناء، وذلك بفضل لقاء هؤلاء إلى جانب أمهاتهم رغم ظروف السجن والقيود .

<u>اضطراب الأسرة:</u>

يسوق (علي عزت) – في هذا المجال – أمثلة كثيرة على ارتباك الغرب، نكتفي هنا بمثال واحد، <u>يقول (علي عزت)</u>:

واجه المجلس الاسكندينافي – وهو مؤسسة مرموقة تتألف من برلمانات الدول الاسكندينافية الخمسة – المشكلة المتفاقمة للأسرة في مجتمعاتهم، وناقش الاقتراحات المقدمة بصدد تعديلات في قوانين الأحوال الشخصية، وانتهى المجلس إلى إصدار قانون يحرم على كل من الزوجين حق طلاق الشريك الآخر بسبب الخيانة الزوجية فقط. وهكذا انتهى عقلاء القوم إلى أن يجعلوا الخيانة الزوجية أمراً مباحاً بل مشروعاً في قانون كان يراد به إنقاذ الأسرة من التفكك والانهيار !!!

في نفس الوقت يناقش علماء هذه البلاد فكرة إطلاق حرية فسخ عقد الزواج متى رغب أحد الزوجين في ذلك بعيداً عن مسألة الخيانة الزوجية، كما يناقشون إنشاء بيوت دعارة متخصصة يمارس فيها اللوطيون والسحاقيات شذوذهم الجنسي بحرية كاملة .

ولقد عرفنا حديثا مساعي الرئيس كلينتون في البنتاجون لقبول الشواذ جنسياً في الجيش الأمريكي دون تحري عن شذوذهم لولا مقاومة وزير الدفاع الذي قال: كيف يمارس الجيش الضبط والربط إذا وجدت علاقة جنسية بين جندي وقائده لا يعرف أيهما المسيطر في هذه العلاقة ؟ !

إنهم – على حد قول (علي عزت) – يبحثون عن مخرج من مشكلاتهم المتفاقمة بالنزول من درك جهنم إلى درك أسفل منه، وهي دائرة جهنمية لا فكاك منها .

متى يكون عمل المرأة خارج البيت ضرورياً؟

يحذر (علي عزت) أن يُساء فهم موقفه لذلك يقول: (إن كل ما ذكرته لا ينبغي فهمه أبداً كدعوة إلى عزل المرأة عن الحياة العامة عن مجال الاقتصاد الوطني، فليس في مصادر الإسلام حكم يمنع بصورة مباشرة عمل المرأة ونشاطاً خارج بيتها، بل إن الأحكام الشرعية التي تقرر حق المرأة في الاستقلال بملكيتها في حالة الزواج وتؤكد حقها وحريتها في التصرف فيما كسبته أو ورثته، هذه الأحكام يمكن الاستناد إليها في إقرار حق المرأة في العمل. أضف إلى ذلك دلائل قاطعة من عصور الإسلام المختلفة شاركت فيها المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في الجهاد وفي الحياة الفكرية والأدبية .

ويرى أن هناك حالات يكون فيها عمل المرأة خارج البيت مناسباً بل ضرورياً، منها :

1- إذا كانت المرأة بلا زوج وتعول أطفالها أو والديها معاً أو أحدهما .

2- إذا لم ترزق أطفالاً، أو قامت بتربيتهم حتى كبروا وأصبحوا مستقلين، فلا ضير من اشتغالها بعمل نافع خارج البيت .

3- إذا كانت تلك الأعمال تناسبها وتتوافق مع طبيعتها وقدراتها .

4- في حالة نشوب حرب وذهاب الرجال للقتال، وكذلك في الظروف الاستثنائية التي تطرأ على المجتمع وتستلزم عمل المرأة خارج البيت .

وفي كل الأحوال يشترط ألا تكون وظيفة الأم أو أطفالها ضحايا لعمل المرأة في الخارج .

ينبهنا (علي عزت) إلى خطورة التقليد الأعمى للغرب ويدعونا إلى التمييز بين جانبين متعارضين في الحضارة الغربية ولكنهما يختلطان في أذهان الكثيرين منا مما يؤدي بنا إلى تشوش في الأحكام والسلوك .

فالحضارة الغربية تتميز بروح العمل الدؤوب والتنظيم والانضباط والاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهذا ما ينبغي أن يكتسبه العالم المسلم ويحرص عليه ويتقنه. ولكن الغرب – من ناحية أخرى – ليس قدوة بأي حال فيما يتعلق بالنظرة إلى الحياة وفلسفتها ولا فيما يتعلق بالأخلاق أو الحياة الأسرية، ونمط الحياة الغربية في كل هذه الأمور يمثل أسوأ ما في الغرب، إنه الجانب المريض في الحضارة الغربية، وعلى المسلمين أن يحصنوا أنفسهم ضده لا أن يتكالبوا عليه !

وفي كتابه (الإعلان الإسلامي) يركز (علي عزت) النظر على علتين في الحضارة الغربية لابد من الانتباه إلى خطورتهما، الأولى: تتعلق بوضع المرأة التي حولتها هذه الحضارة إلى شيء للاستمتاع به أو وثن للعبادة، وفي كلتا الحالتين سلبتها شخصيتها التي بها وحدها يمكن أن تكون موضع تقدير واحترام، كما أن إهمال الأمومة قد جرد المرأة من وظيفتها الأساسية التي لا يمكن تعويضها بأي وظيفة أخرى .

أما العلة الثانية: فتتمثل فيما تشهده الأسرة من انهيار مستمر، وما يجري من تشكيك في قيم الأسرة، والدعوة إلى الحرية الجنسية والإنعتاق من قيود الدين والأخلاق .

(وللأسف الشديد بدأت هذه الموجة الغربية تتسرب إلى بلاد المسلمين بجرأة غير معهودة على يد فئة غير قليلة العدد من النخب المثقفة متذرعة بحجة حرية الإبداع، ولها نفوذ أدبي وإعلامي ظاهر وتحظى بدعم غير منكور من السلطات المهيمنة في هذه البلاد)!

في مواجهة هذه التيارات الخطيرة يؤكد الإسلام انحيازه التام للأسرة .. هذا الشكل من أشكال الحياة الإنسانية السوية، ويضع لها الضمان الكافي لأمنها وسلامتها واستقرارها، فكما يقول (علي عزت): (يحرص الإسلام على تأمين عش الزوجية وتجنيبه عوامل التخريب الجوانية والبرانية، ومن ثم يحرم الخمر والإدمان والدعارة والهروب من المسئولية، وبهذا يقوم عملياً بحماية المصالح الحقيقية للمرأة السوية .. وبدلاً من فكرة المساواة المطلقة يضمن

الإسلام للمرأة الحب والحياة الزوجية الكريمة والأطفال وكل ما تعنيه هذه الأمور الثلاثة للمرأة).

تعدد الزوجات:

لم يكن تعدد الزوجات شيئاً اخترعه الإسلام وإنما وجد في جميع الحضارات على مدى التاريخ، ومع ذلك فالتعدد في الإسلام ليس هو القاعدة إنما الاستثناء، وهذا الاستثناء كان له ولا يزال مبررات إنسانية واجتماعية وربما بيولوجية أيضاً. فهو ليس مرضاً بل علاج أو وقاية من أمراض خطيرة .

ولكن (علي عزت) لا يخوض في هذه القضايا، وإنما يركز على نقطة واحدة، فالغربيون قد دأبوا على توجيه نقد شديد إلى الإسلام وإلى نبي الإسلام بسبب تعدد الزوجات، وترتفع اليوم عالياً نبرة هذا النقد في إطار الحملة العالمية لحقوق المرأة .

ويرى (علي عزت) أن هذا النقد بالذات هو أبرز دليل على نفاق الغربيين، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه بين كل ألف زيجة في العالم المسلم هناك حالة واحدة من تعدد الزوجات، بينما تشير الدراسات في الغرب إلى أنه بين كل ألف رجل متزوج هناك زوج واحد لم يخن زوجته مع امرأة أخرى، ومعنى هذا أن الغرب قد اكتفى بأحادية الزواج نظرياً فحسب !!

وفي هذا الصدد يشير (علي عزت) إلى كتاب للمؤلف الأمريكي (إروين واليس) بعنوان (سبع وعشرون امرأة) يتحدث فيها عن ضخامة حالات التعدد السري للزوجات والأزواج، والحقيقة أن مادة الكتاب كلها مؤسسة على المعلومات العلمية الدقيقة التي سجلتها دراسة هذه الظاهرة في المجتمع الأمريكي .

المسألة هنا ليست مقارنة بين زوجة واحدة في الغرب وتعدد زوجات في بلاد المسلمين، وإنما هي المقارنة بين حالات محدودة من التعدد المشروع في العالم المسلم وبين ظاهرة مستشرية للتعدد السري في الغرب، فليس في الغرب قيود على العلاقات الجنسية بين الرجال والنساء بينما الزنا محرم تحريماً قطعياً في الإسلام .

ويرى (علي عزت) أنه مهما كان الأمر فإن مشكلة التعدد مشروعة كانت أو سرية هي مشكلة معقدة ولكن يمكن أن نقرر بكثير من الاطمئنان أن التعدد – على مشروعيته – سوف

يقل في المجتمعات المسلمة، أما في الغرب فإن السلوك الزواجي غير الملتزم والتعدد المحرم قد أصبح طابعاً عاماً للحياة في الغرب لا يزول إلا بزوال المجتمع نفسه !

الحقوق المشروعة:

في كتاب (الإعلان الإسلامي) يكمل (علي عزت) آراءه في قضية المرأة المسلمة، وهنا يأخذ دور الإصلاحي الناقد لأوضاع المرأة المتردية في بلاد المسلمين فيقول: (ليس لأحد حق الاحتجاج بالإسلام للإبقاء على النساء محرومات من حقوقهن المشروعة، ولابد من وضع حد لأي استغلال يمارس على المرأة في المجتمعات المسلمة).

ويؤكد (علي عزت) هنا أن وجهة نظره هذه لا علاقة لها بأفكار الحركة النسائية في الغرب، وهي أفكار تكشف عن اتجاه لفرض قيم وأهواء قلة من عناصر القيادات النسائية الفاسدة، كما يؤكد أن وجهة نظره لا تمثل فكرة المساواة المطلقة بين الجنسين بالمعنى الغربي، إنما هي تأكيد على إبراز القيمة المتساوية للرجل والمرأة كما أقرها القرآن بشكل قاطع .

وعلى المرأة المسلمة دور لابد من أدائه وهو إنجاب أجيال جديدة وتنشئتها على الثقة في الإسلام وفي المستقبل، وهي تستطيع القيام بهذا الدور إذا أُحسن تعليمها وكانت متمسكة بأخلاق الإسلام. وسوف تساهم المرأة المسلمة في النهضة الإسلامية بقدر ما تساهم النهضة في تربيتها وتعليمها.